انتعاش مؤشر «ستاندرد آند بورز» المُركّب الخليجي خلال النصف الثاني

«المركز»: اعتماد لقاح «كوفيد» يمكن الأسواق الخليجية من تعويض معظم خسائر 2020

قال المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري أن أداء أسواق الأسهم الخليجية شهد انتعاشاً في ختام العام 2020، بعد أن أعلنت شركات الأدوية فايزر ومودرنا وأسترازينيكا توزيع لقاح فيروس كوفيد19-. وقامت عدة حكومات، بما في ذلك العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، بشراء واعتماد اللقاحات لمواجهة تفشي الفيروس. ورفعت تلك التطورات من آمال المستثمرين في حدوث انتعاش سريع في النمو الاقتصادي العالمي في عام 2021، مما ساعد أسواق الأسهم على تعويض خسائرها.

وأشار تقرير «المركز» إلى انضمام بورصة الكويت لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة والذي تم في نوفمبر من العام 2020. وعلى مستوى القطاعات في الكويت، كان مؤشر قطاع التأمين هو أفضل القطاعات أداءً في عام 2020، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 24 %. أما قطاع الخدمات المالية، وهو القطاع الذي يمتلك أكبر قيمة سوقية من حيث القيمة الإجمالية، فقد تراجع بنسبة 13 % للعام. ومن بين الأسهم في قطاع السوق الرئيسي للأسهم الكويتية، كانت شركة هيومن سوفت القابضة أفضل الشركات القيادية أداءً، حيث حققت مكاسب سنوية بنسبة 24 %. وتراجع المؤشر العام للأسهم الكويتية بنسبة 11.7 %، بينما بلغ معدل ربحية المؤشر العام للأسهم الكويتية 20، مسجلا ارتفاعاً بنسبة 33 % مقارنةً بمؤشر ستاندرد آند بورز المركّب الخليجي.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المركّب الخليجي قد تمكن من محو معظم الخسائر المتكبدة لهذا العام وسجل تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.7 % لهذا العام.

المركز المالي الكويتي

وأنهت السوق المالية السعودية (تداول) وبورصة قطر تداولات عام 2020 على ارتفاع بنسبة 3.6 % و0.1 % على التوالي. كما أنهت أسواق أبو ظبي وعمان والبحرين ودبي تداولات العام على تراجعات بنسبة 0.6 % و8.1 % و7.5 % و9.9 % على التوالي. وحول الشركات القيادية في السعودية، كان بنك الراجحي الأفضل أداءً في عام 2020، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 13.3 %. أما عن أفضل الشركات القيادية الأخرى أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد حققت شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة (طاقة) ارتفاعاً بنسبة 170 % للعام. كما حققت شركة إزدان القابضة «قطر» ارتفاعاً بنسبة 191 %.

وشهدت أسواق الأسهم العالمية انتعاشًا قويًا، لاسيما بعد التراجعات التي حدثت في شهر مارس، حيث أنهى مؤشر MSCI العالمي هذا العام على ارتفاع بنسبة 14.1 %. وتمكنت مؤشرات الأسهم الأمريكية (SP 500) من التعافي بعد أن وصلت لأدنى مستوياتها في مارس، لتصل إلى مستويات قياسية جديدة بحلول أكتوبر، وأنهت هذا العام على ارتفاع بنسبة 16.3 %. ومن ناحية أخرى، أنهى مؤشر أسواق المملكة المتحدة (مؤشر FTSE 100) هذا العام بتراجع نسبته 14.3 %، وذلك بسبب المخاوف المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ووباء كوفيد19-. كما ارتفعت الأسواق الناشئة بنسبة 15.8 % لهذا العام، مدعومة بإقبال المستثمرين على الأصول الأكثر خطورة بعد تطوير لقاح كوفيد19- واستمرار إجراءات التيسير النقدي من قبل البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا.

وأغلقت أسعار النفط عند حاجز 51.8 دولار أمريكي للبرميل في نهاية العام، مسجلة خسائر سنوية بنسبة 21.5 %. إلا أن أسواق النفط تمكنت من تعويض بعض الخسائر التي تكبدتها في وقت سابق من العام مدعومة بالنتائج الإيجابية لتجارب لقاح كوفيد19- التي عززت الآمال في التعافي السريع للطلب على النفط، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن الحكومات في جميع أنحاء العالم من إعادة فتح اقتصاداتها بشكل كامل ويساعد القطاعات المعتمدة على النفط، مثل السفر والسياحة، على العودة لمزاولة أعمالها مرة أخرى بشكل طبيعي. كما دعم أسعار النفط تخفيضات الإنتاج من قبل مجموعة أوبك+ للحد من فائض العرض الذي من المتوقع أن يستمر في عام 2021 أيضاً.

«كاسبرسكي»: الأمن الشامل الحقيقي يتحقق بتكامل المنظورين الإقليمي والعالمي

شهد العالم خلال العام 2020 تحولات جذرية تصعب مواكبتها، ويرى خبراء الأمن الرقمي أن تلك التحوّلات قد تجاوزت العالم المادي لتترك أثرها الواسع في الفضاء الرقمي.

لكن خبراء الأمن هؤلاء يؤكدون أن الفضاء الرقمي ليس مطلق التعميم، وأن على كل منطقة في العالم أن تأخذ في الاعتبار التطوّرات الخاصة بها دون أن تكتفي بالنظر إلى التوجهات العالمية. ويمكن القول بعبارة أخرى، إن الأمن الشامل الحقيقي يتحقق عندما يُستكمل المنظور العالمي بمنظور إقليمي. ولهذا السبب، قدمت كاسبرسكي هذا العام، بجانب تقارير نشرة Kaspersky Security Bulletin الأمنية العالمية المعتادة، سلسلة من التوقعات المحلية لمشهد الأمن الرقمي حرصًا منها على تحقيق المنشآت والأفراد مستويات أعلى من الأمن في 2021.

وفيما يلي بعض التطوّرات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا، والتي يرى خبراء المنطقة وجوب الاهتمام بمتابعتها خلال العام المقبل:

1. ارتفاع في الهجمات والتهديدات المتقدمة المستمرة في الشرق الأوسط وتركيا

الدافع الرئيسي: زيادة التوتر الجيوسياسي في أنحاء المنطقة، ما يؤدي إلى زيادة الهجمات الرقمية القائمة على التجسّس. ولطالما لعبت العوامل الجيوسياسية، تاريخيًا وضمن عوامل أخرى كالشؤون الاقتصادية والتقنية والخارجية، دورًا أساسيًا في التأثيرات الدافعة لشنّ الهجمات الرقمية بهدف سرقة البيانات الحساسة لأغراض حماية الأمن القومي. وعلى الرغم من الأزمة الصحية العالمية الراهنة، فقد ازداد التوتر الجيوسياسي كثيرًا في الشرق الأوسط وتركيا على الأقل منذ يناير 2020، ومن المرجح أن يستمر حتى نهاية العام 2020.

2. ارتفاع هجمات الجرائم الإلكترونية في عموم منطقة الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا، لا سيما في إفريقيا

الدافع الرئيسي: الاضطرابات الاقتصادية وتأثيرات أزمة كورونا. شهد كل بلد في العالم مشاكله الخاصة ذات التأثيرات المتفاوتة منذ ظهور الجائحة. وعصفت الاضطرابات الاقتصادية بالعديد من البلدان وتركت أثرًا أكبر في البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة، التي تتسم بارتفاع مستويات البطالة والفساد والافتقار إلى المساواة الاجتماعية وغير ذلك، وهي عوامل تؤدي إلى زيادة الجريمة التقليدية. لكن للفضاء الرقمي تأثيرات مشابهة إلى حدّ ما، ومن المرجح أن تزداد الجريمة الرقمية نتيجة للاقتصادات الضعيفة. ومع ذلك، ستختلف الزيادة بين دولة وأخرى اعتمادًا على معدلات الثروة والعمر والرقمنة وما إلى ذلك، على مستوى الدولة.

3. زيادة في حوادث اختراق البيانات في عموم منطقة الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا

الدافع الرئيسي: اتجهت الكثير من المنشآت إلى إتاحة أنظمتها على الإنترنت للحفاظ على استمرارية الأعمال كالمعتاد، سعيًا منها للتغلب على تحديات التباعد الجسدي التي فرضتها الجائحة، ولكن الكثير منها أقدم على تلك الخطوة من دون ضوابط أمنية كافية، ما ترك بعض قواعد البيانات والأنظمة مكشوفًا أمام المجرمين. وتقع حوادث اختراق البيانات عندما تُترك الثغرات في الأنظمة التقنية من غير تصحيح أو عند عدم تهيئة هذه الأنظمة بطريقة سليمة، سواء في بيئة المنشأة أو لدى مقدم خدمة استضافة سحابية.

4. المزيد من الأنشطة المرتبطة بالعصابات الرقمية المرتزقة والقراصنة المرتزقين والتي تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية

الدافع الرئيسي: زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا تفرض على المنشآت الحاجة لفهم سوقها التنافسية فهمًا أعمق، للتمكّن من المضيّ قُدمًا وسط ضبابية الوضع الحالي والمرتقب. وينطبق هذا الأمر بالتحديد على منطقة الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى الإفلاس وزيادة المنازعات القانونية في المحاكم، وهي العوامل التي يجري استغلالها لتوظيف مرتزقة الإنترنت من أجل الحصول على معلومات خاصة حساسة تفيد في الفوز بحكم قضائي في المنازعات القانونية أو سرقة أسرار تجارية وتقديم معلومات تجارية أو تنافسية لمن يدفع أكثر.

5. هجوم رقمي تخريبي واحد على الأقل في الشرق الأوسط

الدافع الرئيسي: من المرجح أن تحدث حرب رقمية غير متكافئة بسبب الظروف التي تركتها الجائحة العالمية، وذلك استجابة للتهديدات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية ومن دون التسبب في صراعات مباشرة كبيرة، وبتكلفة أقلّ بكثير مقارنة بالحرب التقليدية. وتشتهر الحروب الرقمية بتكلفتها المنخفضة وتأثيرها الكبير وصعوبة التعرّف على الجهات التي تقف وراء الهجمات. هذه العوامل تجعل هذا النوع من الحروب الحديثة الأسلوب المفضل لتخريب البنى التحتية الحيوية للبلدان والمنشآت وتعطيلها بأقلّ تكلفة، لا سيما في الأوقات التي تشهد توترات جيوسياسية في الشرق الأوسط.

شركة كاسبرسكي

بنك وربة يعلن الفائزين في سحب «السنبلة» الأسبوعي

بنك وربة

أعلن بنك وربة، أسماء الفائزين بسحوبات السنبلة الأسبوعية، وسيستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي الثامن والأربعين، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: بشار بدر مبارك الزوير، وهبه خالد الحمود العبد الوهاب، وأحمد راشد محمد الهديه، وسارة عبد العزيز محمد الهويشل، ومحمد عبد الرحمن أحمد العمار، وحماد عبد الله حلوان العجمي، وجابر مبارك سعود العازمي، وسعد جعد سعد الهملان، وأحمد خضر خليل يوسف، وإبراهيم سعد عيد الغريب.

ويمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية طوالَ العام.

ومن التطورات التي أضافها بنك وربة على حملة السنبلة 2020 هي مضاعفة عدد الفائزين في السحوبات الأسبوعية، حيث أصبح الآن عدد الفائزين 10 بمبلغ 1،000 د.ك لكل فائز أسبوعيا. وحول السحوبات الكبرى، فقد تم السحب الكبير الأول في شهر أغسطس الماضي حيث تم السحب على 7 فائزين، حيث فاز الأول بمبلغ 100،000 د.ك، بينما فاز الثاني بمبلغ 50،000 د.ك، و هنالك 5 فائزين بمبلغ 10،000 د.ك. أما السحب الكبير الثاني، فسيقام في نهاية السنة، حيث تتضاعف الجائزة الكبرى لتصل 200،000 د.ك للفائز الأول، 50،000 د.ك للفائز الثاني، و هنالك 5 فائزين بمبلغ 10،000د.ك.

وحول الشروط، يتطلب الآن وجود 100 د.ك لدخول سحوبات السنبلة الاسبوعية والسحوبات الكبرى، علماً بأن العميل لا زال يحصل على فرصة واحدة مقابل كل 10 د.ك في الحساب، والفرص تحتسب على حسب أدنى رصيد في الحساب خلال الشهر. لذلك يجب أن يكون قد مضى على المبلغ شهر كامل في الحساب للتأهل للسحب الأسبوعي، وشهرين كاملين للسحوبات الكبرى لاحتساب الفرص. هذا ولا توجد قيود أو حدود للسحب والإيداع، كلما زاد المبلغ المودع زادت فرص العميل للربح.

والجدير بالذكر أن بنك وربة أطلق أحدث حلوله المصرفية Customer Onboarding وفق بنود استراتيجيته الخمسية الطموحة التي تمكن غير عملاء بنك وربة بالتقدم بطلب فتح حساب السنبلة بطريقة إلكترونية سهلة عبر موقع البنك الالكتروني دون الحاجة لزيارة أي فروع البنك، وفي غضون خمسة دقائق فقط –من خلال النظام الآلي الجديد الذي يستخدمه لتطبيق هذه الخدمة وينفرد به في القطاع المصرفي الكويتي– سيتمكن العملاء الجدد من استكمال طلب فتح حساب السنبلة في أي وقت وأي مكان.

«كوفبك» توقع اتفاقية اسكتشاف وإنتاج مع «المصرية للغازات»

أعلنت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) توقيع اتفاقية استكشاف وإنتاج مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية في قطاع (رأس كنايس) البحري الواقع في حوض هيرودوت بالبحر الأبيض المتوسط.

وقالت (كوفبك)، إن حصتها في هذه الاتفاقية بلغت 25% حيث تأتي بالشراكة مع توتال (المشغل) ونسبته 35%، وشركة «شل» 30%، وشركة ثروة الوطنية المصرية للبترول 10%. وأوضحت أن القطاع يمتد عبر مساحة شاسعة تبلغ نحو 4550 كيلومتراً مربعاً بينما يبعد عن الشاطئ من 5 إلى 150 كيلومتراً في مياه يتراوح عمقها ما بين 50 و3200 متراً، مشيرة إلى أن التزامات العمل المقررة في هذا القطاع تضم مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد سيتم تنفيذها خلال السنوات الثلاث الأولى.

وأكدت أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار استراتيجية (كوفبك) لتعزيز الأنشطة الاستكشافية وهي بمنزلة تتويج للنجاح الاستكشافي الأخير الذي حققته الشركة في البئر الاستكشافية (GNN-4) في خليج السويس وامتياز غرب طويلة في يونيو الماضي.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي بالوكالة لـ«كوفبك»، الشيخ نواف سعود الناصر الصباح قوله إن «الدخول في هذا القطاع يعبر عن رغبة الشركة والتزامها في المشاركة بالنشاطات الاستكشافية لتعزيز مكانتها الحالية كذلك استثماراتها في جمهورية مصر العربية».

«ديلويت»: «الضيافة» من أكثر القطاعات معاناة خلال جائحة كورونا

أصدرت ديلويت الشرق الأوسط العدد الأخير من مجلتها "وجهة نظر" (بوينت أوف فيو) التي ضمت مجموعة من المقالات يناقش فيها خبراء ديلويت تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) على قطاعات الضيافة والتأمين وكذلك على سلوك المستهلك، وبعض الاستراتيجيات التي قد يتبناها المدراء الماليون للتخفيف من حدّة هذه التأثيرات.

في مقالته بعنوان "دليل حقائق الجائحة"، يطرح أليكس رانكين بعض الرؤى حول الروافع التي استخدمها المدراء الماليون لمساعدة مؤسساتهم على مواجهة تأثيرات الجائحة والتعافي من تأثيراتها ومن ثم معاودة الانتعاش. وفي هذا الصدد، يقول: "في مواجهة التأثيرات غير المسبوقة لجائحة كورونا، كان من الواضح أن الغالبية العظمى من المدراء الماليين في دول الشرق الأوسط قد أجروا مجموعة من التغييرات التشغيلية والتكتيكية والاستراتيجية تهدف بشكل رئيسي إلى معالجة التأثيرات قصيرة الأجل لجائحة كورونا، والمحافظة على الحد الأدنى من السيولة النقدية في مؤسساتهم لحمايتها من الإغلاق. ولا يزال من المبكر معرفة إن كانت هذه المؤسسات سوف تحافظ على تلك الاجراءات، وإلى أي مدى أدت إلى تحقيق النسب المنشودة من خفض التكاليف أو كفاءة الإنفاق، ومدى صحة المخاطر التي تم تصوّرها بالأصل."

من جهته، يرى جان أبو عاصي في مقالته "استعد، تأهب، انطلق" أن جائحة كورونا قد خلقت مشهداً لم يعرف العالم له مثيلاً، وكان له تأثير هائل على سلوك العملاء، غير أنه يرى بالإمكان تلافي النتائج السلبية لهذا المشهد بقوله: "إذا ما نجحت أي مؤسسة في الاهتمام بعملائها والإنصات إلى احتياجاتهم ومخاوفهم، والوصول إليهم حيثما كانوا، فإنها لا شك سوف تستطيع التعافي من هذه الظروف والازدهار من جديد بشرط ألا تتجاهل أبداً البُعد الإنساني في هذه التجربة الإنسانية."

في حديثهما عن تأثير جائحة كورونا على قطاع الضيافة وعلى عمليات التدقيق المالي، يرى جود رودريغيز وكريشنا كومار أن "قطاع الضيافة كان من بين أكثر القطاعات التي عانت من هذه التأثيرات نظراً لعملها الذي يعتمد بشكل كثيف على السفر والتفاعل الإنساني وذلك على خلاف قطاعات أخرى لم تطالها هذه التأثيرات السلبية مثل الصيدلة، محلات التجزئة لبيع المواد الغذائية، والخدمات الجوهرية نظراً لعدم إمكانية الاستغناء عن منتجاتها."

بالمقابل، يرى الكاتبان في هذه الظروف "فرصة لهذه القطاعات لمزاولة أعمالها بطريقة مختلفة وذلك من خلال استخدام التقنيات الجديدة أو اعتماد المرونة في استخدام التقنيات الحالية المتوفرة لديها. من جهة ثانية، ومع استمرار فرض القيود على السفر مما يمنع المدققين الماليين من السفر إلى عملائهم، غير أنهم يستطيعون القيام بأعمال التدقيق عن بُعد."

كما شهدت مبيعات بوليصات التأمين على السفر انخفاضاً حاداً أيضاً نتيجة لفرض القيود على الرحلات الجوية، وبقاء الطائرات المدنية جاثمة في مرابضها، وقد كان هذا الانخفاض أحد الارتدادات السلبية لجائحة كورونا على قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. هذا ما يناقشه إلياس معاية وتوماس سام في مقالتهما بعنوان "العمل خلال فترة عدم الاستقرار" حيث يرصدان تأثير هذه الجائحة على قطاع التأمين في كل دول مجلس التعاون الخليجي، ويريان "أن أن ترافقها مع انخفاض شديد في أسعار النفط قد فاقم من حدّة هذه التأثيرات، مما نجم عنه تأثيرات مضاعفة ومتنوعة."

وفي مقالته بعنوان "مضاعفات كوفيد19- على مراكز البيانات"، يرى زياد سليمان أنه نتيجة لاضطرار أعداد كبيرة من الموظفين للعمل من المنزل، "ستضطر شركات الإنترنت الكبرى لشراء المزيد من المساحات في مراكز البيانات، الأمر الذي سيدفع إلى التعاون بين شركات تطوير البرمجيات المؤسسية، ومزوّدي مرافق والبنية التحتية للشبكات حيث سيصبح هذا التعاون جزءاً أساسياً من الاستراتيجية المؤسسية لكل منها.